تحرك عاجل

تنفيذ حكم الإعدام شنقاً بأحد مساعدي صدام في الوقت الذي يواجه فيه آخران المصير نفسه

نفذت السلطات العراقية حكم الإعدام شنقاً بالسكرتير السابق لصدام حسين بتاريخ 7 يونيو/ حزيران 2012. ومن المتوقع أن يلقى اثنان من الوزراء السابقين المصير نفسه بعد أن صدر بحقهما حكماً مشابهاً بالإعدام على ذمة القضية ذاتها.

نُفِّذ حكم الإعدام شنقاً **بعبد حميد محمود**، المعروف باسم عبد حمود أيضاً، بتاريخ 7 يونيو/ حزيران 2012، وذلك بحسب التصريح الذي أدلى به للصحافة الناطق الرسمي باسم وزارة العدل العراقية، حيدر السعدي. ويُذكر أنه قد سبق لعبد حمود وأن عمل سكرتيراً خاصاً لصدام حسين وحارساً شخصياً له. وكانت القوات الأمريكية قد اعتقلت عبد حمود بتاريخ 16 يونيو/ حزيران 2003، قبل أن تحكم عليه المحكمة الجنائية العليا في العراق بالإعدام في 26 أكتوبر/ تشرين الأول 2010، رفقة كل من **طارق عزيز**، وزير خارجية صدام ونائب رئيس وزراءه، **وسعدون شاكر**، وزير الداخلية في عهده. فلقد أدانت المحكمة هؤلاء الثلاثة بتهمة المشاركة في قمع ناشطي المعارضة السياسية إبان حكم صدام.

وقد أُودع طارق عزيز السجن منذ أن قام بتسليم نفسه للقوات الأمريكية عقب فترة وجيزة من غزو العراق بقيادة أمريكية أُطيح على إثره بصدام حسين من السلطة في عام 2003. وفي إطار محاكمتين سابقتين أمام المحكمة الجنائية العليا، فلقد صدرت أحكاماً متفاوتة بالسجن بحق طارق عزيز، حيث حُكم عليه بالسجن 15 عاماً بتهم تتصل بعمليات إعدام مجموعة من التجار في عام 1992، وسبع سنوات لدوره في النزوح القسري لأعداد كبيرة من أفراد القومية الكردية.

ولقد سبق لمنظمة العفو الدولية وأن شككت بعدالة المحاكمات التي تجري أمام المحاكمة الجنائية العليا في العراق، وهي المحكمة التي أُنشأت أساساً بغرض محاكمة صدام حسين وآخرين غيره ممن وُجهت إليهم تهم ارتكاب جرائم إبان حكمه للعراق. ولقد شهدت المحكمة على وجه التحديد تدخلاً سياسياً في شؤونها، الأمر الذي قوض من استقلاليتها.

وقد سبق وأن جرى تعليق العمل بعقوبة الإعدام في العراق لفترة وجيزة عقب غزوه بقيادة القوات الأمريكية في عام 2003، ولكن سرعان ما أُعيد العمل بها في أغسطس/ آب من عام 2004. وحُكم على المئات بالإعدام، وجرى تنفيذ الحكم ببعضهم منذ ذلك التاريخ. وتنظر منظمة العفو الدولية إلى عقوبة الإعدام على أنها بمثابة انتهاك للحق في الحياة، وتعتبرها أقسى أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنكليزية، على أن تتضمن مايلي:

- الإهابة بالسلطات العراقية كي تعمل على تخفيف الأحكام الصادرة بالإعدام بحق كل من طارق عزيز وسعدون شاكر، في حال أيدت محكمة الاستئناف هذين الحُكمين؛
- مع الإقرار بحق الحكومات في محاسبة المسؤولين عن ارتكاب جرائم خطيرة وضمان مثولهم أمام القضاء، يُرجى الإصرار على أن عقوبة الإعدام تظل مع ذلك أقسى أشكال العقوبات القاسية واللاإنسانية والمهينة؛
- ومناشدة السلطات كي تبادر إلى تخفيف جميع الأحكام الصادرة بالإعدام، والإعلان رسمياً عن وقف تنفيذها.

الرجاء إرسال مناشداتكم قبل 20 يوليو/ تموز 2012 إلى أعضاء السلك الديبلوماسي العراقيين المعتمدين في بلدكم، على أن تكون موجهةً إلى:

رئيس الوزراء، والقائم بأعمال وزيري الدفاع والداخلية	**وزير حقوق الإنسان**	**وزير العدل**
دولة رئيس الوزراء	معالي محمد شيّاع السوداني	حسن الشمري قصر المرتمرات (قصر المعارض) بغداد، العراق

نوري كامل المالكي

قصر المؤتمرات (قصر المعارض)

بغداد، العراق

المخاطبة: دولة رئيس الوزراء

قصر المؤتمرات (قصر المعارض)

بغداد، العراق

المخاطبة: معالي الوزير

المخاطبة: معالي الوزير

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين العراقيين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم	العنوان 1	العنوان 2	العنوان 3	رقم الفاكس	عنوان البريد الإلكتروني	المخاطبة.

تحرك عاجل

تنفيذ حكم الإعدام شنقاً بأحد مساعدي صدام في الوقت الذي يواجه فيه آخران المصير نفسه

معلومات إضافية

شغل طارق عزيز المنحدر من أفراد الأقلية المسيحية في العراق منصب وزير الخارجية إبان حكم صدام حسين، وعليه فقد اشتُهر وأصبح معروفاً على الساحة الدولية جراء تنقلاته وأسفاره بحكم منصبه. ولقد أدرجت إدارة الرئيس الأمريكي بوش اسم طارق عزيز على لائحتها للمسؤولين العراقيين المطلوبين الأكثر خطورة التي نشرتها لدى قيامها بقيادة قوات التحالف التي غزت العراق في عام 2003، والإطاحة بصدام حسين، وأثناء الفترة التي أعقبت الغزو، والتي أدت في نهاية المطاف إلى القبض على الديكتاتور، ومحاكمته أمام المحكمة الجنائية العليا في العراق، ومن ثم إعدامه. وأما طارق عزيز، فقد بادر وقام بتسليم نفسه إلى القوات الأمريكية مباشرة عقب غزوها للعراق، وأمضى بضعة سنوات في عهدة القوات الأمريكية قبل أن تقوم هذه الأخيرة بتسليمه إلى السلطات العراقية، والتي سرعان ما قامت بمحاكمته أمام المحكمة المذكورة بجرائم زُعم ارتكابها إبان حكم صدام حسين. وفي إطار محاكمتين سابقتين أمام المحكمة الجنائية العليا، فلقد صدرت أحكاماً متفاوتة بالسجن بحق طارق عزيز، حيث حُكم عليه بالسجن 15 عاماً بتهم تتصل بعمليات إعدام مجموعة من التجار في عام 1992، وسبع سنوات لدوره في النزوح القسري لأعداد كبيرة من أفراد القومية الكردية، وما رافق ذلك من ارتكاب للكثير من الانتهاكات الحقوقية الجسيمة. وقد أُصيب طارق عزيز بجلطة دماغية أثناء سجنه، ووردت تقارير تفيد بتدهور حالته الصحية.

وأما عبد حميد محمود، وهو أحد أبناء عمومة صدام حسين، والذي سبق له وأن عمل كسكرتير صدام الخاص، فقد ألقت القوات الأمريكية القبض عليه في يونيو/ حزيران من عام 2003. ويُذكر بأن ترتيبه كان الرابع على لائحة الولايات المتحدة للمطلوبين الأكثر خطورة من بين المسؤولين العراقيين.

وقد حكمت المحكمة الجنائية العليا في العراق على الرجلين بالإعدام في أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2010، رفقة وزير الداخلية الأسبق، سعدون شاكر. فعقب الإطاحة بصدام من السلطة في عام 2003، قامت السلطات الجديدة بتشكيل المحكمة الجنائية العليا بهدف محاكمة الرئيس العراقي السابق، وآخرين متهمين بالمسؤولية عن ارتكاب جرائم خطيرة ضد الإنسانية إبان حكمه؛ غير أن الإجراءات التي اعتمدتها المحكمة لا تتسق والمعايير الدولية المعتمدة في مجال ضمان المحاكمات العادلة.

ولقد جرى التوسع في اللجوء إلى عقوبة الإعدام في العراق. فصدرت أحكام بالإعدام بحق المئات منذ أن قررت الحكومة العراقية إعادة العمل بهذه العقوبة في عام 2004، وذلك عقب قيام رئيس سلطة الائتلاف المؤقت في حينه، بول بريمر، تعليق العمل بها مدة عام تقريباً. ولا تفصح الحكومة عن الكثير من المعلومات من قبيل الإحصاءات المتعلقة بعمليات الإعدام في العراق، ولكن بات من المعروف أن السلطات قد قامت خلال أول شهرين من العام الجار بتنفيذ حكم الإعدام بما لايقل عن 65 شخصاً. ويُعتقد بأن مئات آخرين ما زالوا بانتظار تنفيذ الحكم بهم.

وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات.، نظراً لأنها عقوبة تنتهك حقين أساسيين من حقوق الإنسان تنص عليهما المادتان الثالثة والخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ألا وهما الحق في الحياة، والحق في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتعتبر منظمة العفو الدولية بأن عقوبة ألإعدام هي أقسى أنواع العقوبات وأكثرها لاإنسانيةً وإهانةً.

ولقد أدانت منظمة العفو الدولية مراراً وتكراراً الانتهاكات الحقوقية التي ارتكبتها الجماعات المسلحة في العراق، والتي يرقى البعض منها إلى مصاف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وخصوصاً جرائم اختطاف المدنيين وتعذيبهم وقتلهم، ولا تزال المنظمة ماضية في الدعوة إلى محاكمة المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم وضرورة مثولهم أمام القضاء.

الأسماء: طارق عزيز، وسعدون شاكر
الجنس:كلاهما من الذكور

التحرك العاجل رقم 10/225، (رقم الوثيقة: MDE 14/008/2012)، الصادر بتاريخ 8 يونيو/ حزيران 2012.

AMNESTY INTERNATIONAL